

على شئ من الزكوة بعينه الى آخر باب اقول هذا ما يلقب بقرعة
ومباحة منعته على نفسه الزكوة وهو انه اذا اخذ بعض الورثة
عرضاً مبيعاً مجهول القيمة من الزكوة واراد معرفه قيمته واخذ
نقداً معلوماً من تزكوة مجهول القدر اراد معرفه قيمتها
وح قال العرض لما خوذ اما ان يكون قيمته مساوية مقدار خول الاخذ
او زايدة عليه او ناقصة منه والنقد لما خوذ اما ان يكون بمقدار
لصيه فقط او بمقدار نصيبه ودينه ففقدت اقسام خمسة
القسم الاول ان يكون قيمة العرض لما خوذ مساوي لمقدار
حق الاخذ فلك في معرفته ذلك طريقان احدهما ذكره صاحب
الكتاب وهو ان ينظر الى سهام الاخذ من المسلم بعد وصحاحها
وعولها ان كان عابله فنقسط ثم ننقسم باقى الزكوة على باقى السهام
فما خرج بالقسمه نصيبه في سهام الاخذ فالبلغ فهو قيمة العرض
واليه الاشارة بقوله فاستقطبها من المسلم الى آخره
فغنى المثل المذكور وهو زوج وام واخوان والام واخوات
من الاب والزرزعة اربعة عشر درهما ونوب فاخذ الزوج الثوب
بحقه فسهام الزوج من المسلمه العايلة ثلاثة استقطبها وانضم
الدرهم على السبعة الباقيه بعد سهام الزوج كخرج بالقسمه
اثنتان واذا ضربت بالخارج من القسمه وهو اثنتان في سهام
الزوج وهو ثلاثة كان الحاصل ستة قيمة الثوب ستة
وذلك مقدار حقه اذ جملة الزكوة وح عرون درهما
ونصيبه

ونصيبه ثلاثة اعشارها ستة فان قيل اخذت الام للثوب
بحقها فاستقطبها وانقسم الاربع عشر بقوله وان ثبتت حريته
ما اخذ كل واحد منهم في المسلمه فما بلغ فقسمته على سهامهم مثال
في الك امر قاقوده واخذت من الابوين وايدع للمرأة الربع
والمجدة السدس وللأخذ نصف وما بقى لزوج اصل المسلم
من اثني عشر ومثلاً نصيب المرأة ثلاثة وللجدة اثنتان وللأخت
سنة ببق سهم واحد ابن العم اخذت من العم حصته عشرة
دنانير فان ثبتت عمك بالطول الاول وقسمت العشرة على
سهم وهو واحد وخارج بالقسمه حصة العشرة فاضرب
العشرة في اثني عشر ببلغ مائة وعشرون وذلك حمله الزكوة
ونصيبه منها نصف سدرها وهو عشرة فان اخذت المجدة
بمقدار حصة عشرة فاقسم العشرة على سهامها يخرج بالقسمه
خمسة وهو نصف لما خوذ فاضربه في اثني عشر يكن سبعمين
وهو حمله الزكوة فان اخذت العشرة بمقدار نصيبها فاقسم
العشرة على ستة يخرج بالقسمه واحد وثلاثا واخذ فهو سدس
لما خوذ فاضربه في اثني عشر يكن عشرين وهو حمله الزكوة
نانه اخذت المرأة حصتها العشرة فاقسم العشرة على ثلاثة
خارج بالقسمه ثلاثة وثلاث وذلك لما خوذ فاضرب الخارج
في اثني عشر ببلغ اربعين وذلك حمله الزكوة وان ثبتت عمك
في ذلك بالطول الماي يكون حمله الزكوة ما ذكر من غير نقاش